

(CIPE)

•
•

Anna Nadgrodkiewicz

•
•
•

www.cipe.org/blog : CIPE

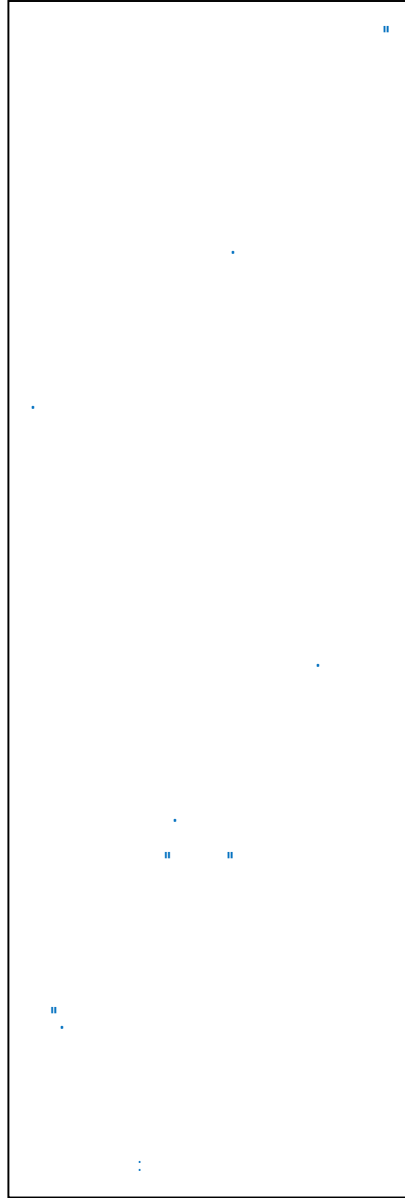
صادر عن
مركز المشروعات الدولية الخاصة
فرع من غرفة التجارة الأميركية
العنوان: 1155 Fifteenth Street NW. Suite 700. Washington, DC 20005. USA
هاتف: ٩٢٠٠-٧٢١ (٢٠٢) - الموقع الإلكتروني: www.cipe.org - البريد الإلكتروني: cipe@cipe.org



الصورة رقم 1. القيم الجوهرية المشتركة بين الأنظمة الديمقراطية وأنظمة السوق



ii



...!

الصورة رقم ٢. مزيج المتفجرات في تحدي العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

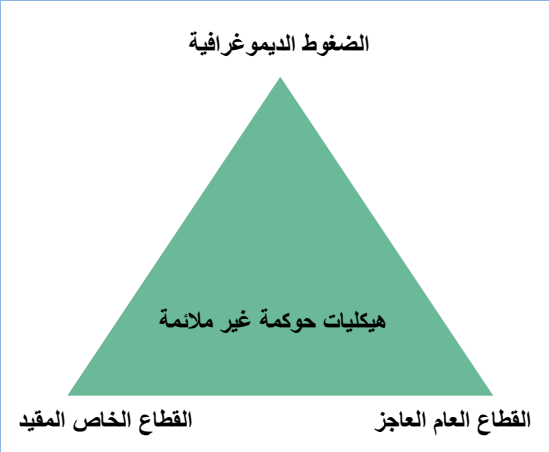
iii

iv

v

"

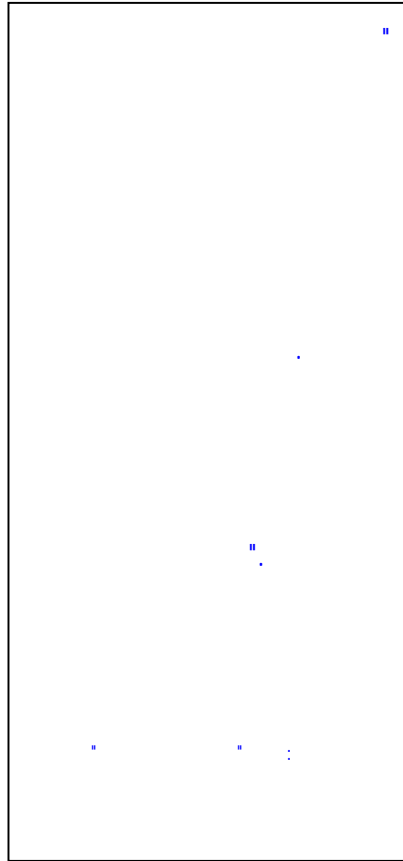
"



vii

viii

vi



()

%

(Doing Business)

(Doing

الصورة ٣. نحو عقد اجتماعي جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاقتصادات الأقوى والأكثر إنتاجية

- النمو الاقتصادي الرائد للقطاع الخاص المُمكن
- التدخّل المحدود للدولة في الاقتصاد
- متنوّعة بما يفوق حدود النفط
- سوق عمل ديناميكي
- تخفيض نسبة ما هو غير رسمي
- المؤسسات المعزّزة للحرية الاقتصادية

الحكومة الديمقراطية الأفضل

- الانطلاق من سيطرة الشركات
- عملية سياسية أكثر شفافية وشمولية
- التعددية الأوسع، المجتمع المدني الأقوى
- دولة مننّمة من بعيد
- مسؤولية أكبر
- مؤسسات مُعزّزة للحرية السياسية

إدخال القطاع الخاص
الأوسع في حوار
السياسة والإصلاحات
المؤسّساتية

الاقتصادات الحالية لمنطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- المسيطر عليها والمنظمة بشكل مبالغ به من الدولة
- مرتبطة بالموارد
- إيرادات عامة مرتكزة على الربيع الخارجي
- بطالة مرتفعة
- قطاع غير رسمي واسع
- فساد ومحسوبية
- مؤسسات ضعيفة
- سخط اجتماعي متنامي

الضغوط الديمغرافية

القطاع العام العاجز

القطاع الخاص المقيد

)

(

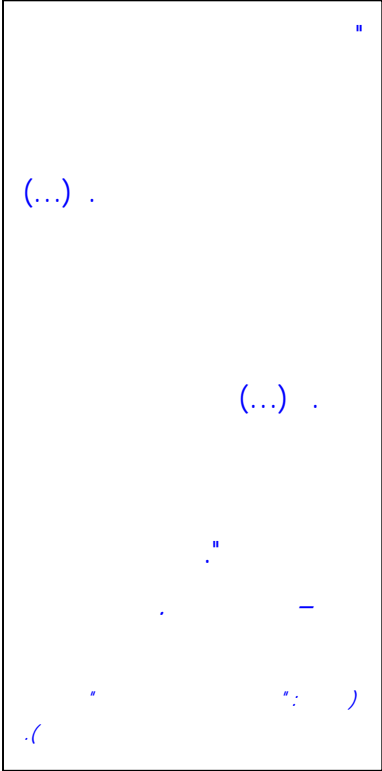
()

xiii

CIPE

•

•



-
-
-
-
-
-
-
-
-

نجاحات المصلحين المحليين

المبادئ، والعمل على قوانين مماثلة للمؤسسات العائلية والشركات المسجلة بالبورصة التي يجب أن يتم نشرها، والتي يجب أن تُدعم من خلال معهد حوكمة الشركات المؤسس مؤخرًا في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجمعية اللبنانية للشفافية و فرقة العمل اللبنانية حول حوكمة الشركات بمساعدة الحكومة على صياغة معايير الحوكمة في القانون التجاري اللبناني.

المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) هو مجموعة من المفكرين الأخصائيين القاديين من مجموعة من أصحاب المشاريع الذين يبذلون الجهود لتعزيز ثقافة تنظيم المشاريع في تونس. لقد تعاونت سايب مع المعهد العربي في دراسة، على مستوى الدولة، لحوكمة الشركات - أول دراسة من هذا النوع في تونس. أبرزت النتائج أنه في حين وافقت العديد من هذه الشركات مبدئيًا، على الحاجة إلى الشفافية، المسؤولية والمعايير الأخلاقية ذات النطاق الأوسع، في ممارساتها لأعراف المهنة، ٦٣ بالمائة منها، كان مكرهاً على تطبيق ذلك عملياً، خوفاً من التكاليف العالية للمطابوغة ومعبراً عن عدم اليقين بكيفية تطبيق هذه التغييرات. ويعمل المعهد العربي الآن على تطوير المبادئ التوجيهية العملية لمديري الشركات لتسهيل اعتماد معايير حوكمة الشركات.

لمعرفة المزيد، يُرجى زيارة إحدى المواقع الإلكترونية:

www.cipe.org و www.iace.org.tn أو www.gouvernance-maq.com (بالفرنسية).

المركز اليمني لقياس الرأي العام (YPC) هو عبارة عن منظمة أبحاث غير حكومية، تركز نفسها لبناء مجتمع حر، منفتح وديمقراطي في اليمن. بدعم من سايب، تولى هذا المركز استطلاعات رأي مهمة حول مسائل الرشوة وعوائق ممارسة الأعمال - وهي المبادرة الأولى من نوعها في اليمن. تم إبراز النتائج في المؤتمرات الصحفية الوطنية متبوعة بحلقات دراسية حيث ناقش المعنيون من أصحاب المصالح المتعددين، النتيجة والحلول المقترحة. وقد استعملت أيضاً أحزاب سياسية بيانات استطلاع الرأي هذا، التي ساعدتها في تشكيل منصات وتلبية بشكل أفضل حاجات ناخبها. إنه تقدماً مفاجئاً في التنمية الديمقراطية اليمنية، ويتوقع أن يكون استطلاع الرأي أوضح في جولة العام ٢٠٠٩ من الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية.

لمعرفة المزيد، يُرجى زيارة إحدى المواقع الإلكترونية:

www.cipe.org و www.yemenpolling.org

إن الجمعية المصرية لشباب الأعمال (EJB) تؤمن منصّة تعاون بين رجال الأعمال الشباب ومن يفكرون في الإصلاح. عملت سايب مع هذه الجمعية في تطوير أول جدول وطني للأعمال التجارية الخاص بالشباب في مصر. إذ يتم نشره سنويًا، أصبح الجدول أداة أساسية للدفاع، ونقطة تحوّل في حوار السياسة الخاصة-العامة. لقد جذب انتباه صانعي السياسة إلى الحاجة لتحقيق لامركزية الوكالات الحكومية، "محلات تجارية في محطة واحدة" للمستثمرين، منافسة أفضل وقوانين حماية المستهلك، وإصلاحات الرسوم الجمركية والنظام الضريبي. عملت سايب أيضاً مع هذه الجمعية على وضع دليل لحوكمة الشركات في الأعمال التجارية العائلية، مدخلة في الإصلاحات، بشكل خاص للشباب، النساء، والقطاعات التي لا تملك الامتيازات من المجتمع المصري.

لمعرفة المزيد، يُرجى زيارة إحدى المواقع الإلكترونية:

www.cipe.org و www.ejb.org.eg

مركز تنمية القطاع الخاص (CPSD)

هو فرع من جمعية رجال الأعمال الفلسطينية ومن المؤسسة الرائدة في مجال الدفاع. منذ تأسيسه في العام ٢٠٠١ عمل هذا المركز مع سايب على تحسين مناخ الأعمال التجارية، حوكمة الشركات، ومناقشة الشركات المحلية. يحدّد المركز مسائل ذات الأولوية الأعلى، التي تكون بالتالي خاضعة لجدال عام حيوي، ويصوغ توصياتٍ بسياسة تتبّعها وكالات ذات الصلة، عادة ما يكون ذلك على أعلى مستوى تنفيذي. إن هذا المركز عبارة أيضاً عن لجنة رقابية، محترمة، لأداء مؤسسات وسياسات القطاع العام الفلسطيني. لقد تعاونت سايب مع المركز لتعزيز بشكل ناجح ثقافة حوكمة الشركات الرشيدة، وأخلاقيات التجارة من خلال مبادرات متنوعة تتضمن الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعاهد التعليم العالي.

لمعرفة المزيد، يُرجى زيارة إحدى المواقع الإلكترونية:

www.cipe.org و www.cpsd.ps

الجمعية اللبنانية للشفافية

هي جزء من منظمة الشفافية الدولية. في العام ٢٠٠٦، أطلقت الجمعية اللبنانية للشفافية وفرقة العمل اللبنانية حول حوكمة الشركات، بالتعاون مع سايب، القانون اللبناني لحوكمة الشركات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن الجمعية اللبنانية للشفافية تساعد الشركات في اعتماد تلك

^{xi} كريستوفر أ. بيساريدس ومارى آنج فانغازونيس-فاروداكيس. "أسواق العمل والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". في منشورات جيفرى ب. نوجنت وهاشم م. بيساران، تفسير النمو في الشرق الأوسط (أمستردام وأوكسفورد: هولندا الشمالية/السفير، ٢٠٠٦)، ١٤٩.

^{xii} البنك الدولي، "القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (واشنطن دي سي، أيلول ٢٠٠٤)، متوفر على: [http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachment/Private+Sector-Brief-ENG/\\$File/PRIVATE-ENG+2004AM.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachment/Private+Sector-Brief-ENG/$File/PRIVATE-ENG+2004AM.pdf).

xv

^{xiii} صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم للعام ٢٠٠٢، الناس، الفقر والإمكانيات: أعمال التنمية الخاصة بالفقراء (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٢)، ٢١.

^{xiv} نولاند وباك، الاقتصادات العربية، ١٣، ٣١٣.

^{xv} داني رودريك، "كيف يمكننا صناعة النظام التجاري للتنمية"، جامعة هارفرد، شباط ٢٠٠٤.

إن هذا المقال مرتكز على عدد جديد من مجلة سايب "إصلاح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الذي يعرف جنوره في الميدان الاقتصادي والسياسي." من الممكن الاطلاع إلى النص بكامله بتصميم PDF على الموقع http://www.cipe.org/publications/papers/pdf/IP0804_ME_NAreform.pdf

الكاتبة، أنا ناغروديكوفيتس Anna Nagrodkiewicz هي مديرة برنامج البرامج العالمية في مركز المشروعات الدولية الخاصة ومتخرجة من كلية الخدمات الأجنبية لجامعة جورج تاون.

إن الآراء المُعبّر عنها من الكاتبة هي آرائها الخاصة ولا تمثل بشكل ضروري آراء مركز المشروعات الدولية الخاصة. يمنح مركز المشروعات الدولية الخاصة الإجازة بإعادة الطبع، الترجمة، وأو نشر مقالات أصلية من مجلة الإصلاح الاقتصادي شرط أن (١) يتم منح الإسناد الصحيح للكاتب الأصلي و- CIPE، و(٢) أن يتم تبليغ سايب عن مكان وضع المقال ومنح نسخة لمكتب سايب في واشنطن.

إن مركز المشروعات الدولية الخاصة هو فرع غير ربحي من غرفة التجارة الأميركية وإحدى المعاهد الرئيسية الأربعة من الصندوق الوطني للديمقراطية. لقد قامت CIPE بدعم أكثر من ١,٠٠٠ مبادرة محلية في أكثر من ١٠٠ بلد نام بإدخال القطاع الخاص في الدفاع عن السياسة والإصلاح المؤسساتي، بتحسين الحوكمة والتوعية على إدراك الأنظمة الديمقراطية المرتكزة على الأسواق. تؤمن سايب المساعدة الإدارية، الخبرة العملية، والدعم المالي للمنظمات المحلية لتعزيز قدرتها على تطبيق الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية. إن برامج سايب مدعومة أيضاً من وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية.

ملاحظات:

ⁱ البنك الدولي، التقرير حول فرص وتطورات العام ٢٠٠٧ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: خلق فرص عمل في عصر من النمو المرتفع (واشنطن دي سي: البنك الدولي، ٢٠٠٧)، ١٢٩.

ⁱⁱ تتضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يلي: دول وفرة العمالة والموارد الفقيرة: دجيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الضفة الغربية وغزة؛ دول وفرة العمالة والموارد الغنية: الجزائر، إيران، العراق، سوريا، اليمن؛ الدول المستوردة للعمالة والغنية بالموارد: البحرين، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة (بالاستناد إلى تقرير فرص وتطورات العام ٢٠٠٧ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبنك الدولي). بسبب غياب تعريف مقبول عالمياً للمنطقة نظراً لتوفر بيانات محدودة، قد تشمل مجموعة أصغر من البلدان كما هو محدد من مصدر المرجع.

ⁱⁱⁱ البنك الدولي، إتاحة إمكانية التوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد (واشنطن دي سي: البنك الدولي، ٢٠٠٣)، ١.

^{iv} برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في العالم العربي (نيو يورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٥)، ١٩.

^v البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية للعام ٢٠٠٧: التنمية والجيل القادم، الأضواء الإقليمية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

^{vi} البنك الدولي، إتاحة إمكانية التوظيف، ١.

^{vii} منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية (جنيف: منظمة العمل الدولية، كانون الثاني ٢٠٠٨)، ٤١.

^{viii} المصدر نفسه، ١٧ و ٢٠.

^{ix} سلفاتورو سكيافو-كامبو، جوليو دي توماسو، وأميتابها موخيرجي. "الوظائف الحكومية وعملية الدفع من منظور عالمي: توليف انتقائي للوقائع، السياسات والخبرة الدولية"، ورقة عمل أبحاث سياسية للبنك الدولي، رقم ١٧٧١ (مايو ١٩٩٧)، ٩.

^x البنك الدولي، تقرير الفرص والتطورات الاقتصادية للعام ٢٠٠٥ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ازدهار النفط وإدارة الإيرادات (واشنطن، دي سي: البنك الدولي، ٢٠٠٥)، ٥٥؛ بيانات العام ٢٠٠٠ أو ما توفر من السنة الأقرب.